أرباح بنك البحرين والكويت في الأشهر التسعة الأولى ترتفع بنسبة 7.2% لتصل إلى 25.7 مليون دينار بحريني

أعلن بنك البحرين والكويت عن إرتفاع أرباحه الصافية في الأشهر التسعة الأولى من 2007 بنسبة 7.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. حيث ارتفعت أرباح المساهمين خلال هذه الفترة إلى 25.7 مليون دينار بحريني مقارنة مع 24 مليون دينار بحريني في العام المنصرم.

واستطاع البنك أن يحقق نتائج متميزة وإيرادات مرتفعة في كافة قطاعات الأعمال، إلا أن صافي الأرباح قد تأثرت نسبيا بسبب عمليات التغطية الاضافية للاحتياطي. حيث ارتفعت الارباح التشغيلية إلى 35.3 مليون دينار بحريني (قبل تغطية الاحتياطي) أي بنسبة 28%. إلا أن البنك استمر في سياسته الحذرة تجاه الأصول التي لا تتمتع بقدرات كبيرة حيث قام باستخدام فرضيات محافظة لتقييم بعض أصوله المالية مما نتج عنه تخصيص مبالغ صافية كاحتياطي تصل إلى 7.3 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث المنتهي في 30 سبتمبر 2007.

ويعزى هذا الارتفاع في معدلات الربحية إلى استمرار النمو في صافي عوائد الفوائد، والتي نمت بشكل مثير للاعجاب لتلبغ 37.1 مليون دينار بحريني أي بزيادة 23.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويعود هذا الارتفاع في عوائد الفوائد إلى الزيادة الحادة في القروض والدفعات المقدمة وودائع الزبائن.

عوائد البنك الأخرى ارتفعت بدورها بشكل كبير لتصل إلى 20 مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها 20.7%. حيث شهدت جميع أنشطة البنك الأخرى تحسن، مثل عوائد الرسوم، وعوائد تبادل العملات الأجنبية، وعوائد الاستثمار حيث ارتفعت جمعيها بنسبة لا تقل عن 20%.

المصاريف التشغيلية للبنك في الأشهر التسعة الأولى ارتفعت بمقدار 3.4 مليون دينار بحريني وذلك مع استمرار البنك في الاستثمار في المباني الجديدة والدخول في أعمال جديدة وبالأخص في مجال التطوير وتعزيز الموارد البشرية للبنك. واستمرت نسبة المصاريف إلى العوائد في التحسن وبقيت أدنى من 40% للفترة المنتهية في سبتمبر 2007.

وأظهر البنك زيادة مهمة في ميزانيته العمومية حيث بلغت 2,084 مليون دينار بحريني، أي بزيادة تبلغ 401 مليون دينار بحريني أو 24% مقارنة مع سبتمبر 2006، مما يعكس النمو القوي لأعمال البنك والزيادة الحادة في أصول وودائع الزبائن. صافي القروض والدفعات المقدمة ارتفعت إلى 1,134 مليون دينار بحريني بينما ارتفعت الوائع إلى 1.112 مليون دينار بحريني، أي بزيادة لكليهما تبلغ 24% مقارنة مع سبتمبر 2006. خلال هذا العام قام البنك باصدار دين ثانوي يبلغ 275 مليون دولار أمريكي لدعم متطلبات الأعمال في البنك.

ولقد أظهرت مؤشرات البنك منحنيات إيجابية، مدفوعة بالنتائج الجيدة التي حققها البنك بشكل عام. فارتفع العائد الأساسي على السهم خلال الأشهر التسعة الأولى إلى 41 فلس مقارنة مع 37 فلس خلال نفس الفترة من العام الماضي. أما العائد المتوسط على حقوق الملكية (محسوب على أساس العام) فارتفع من 19.1% إلى 20.7% والعائد على متوسط الأصول (محسوب على أساس العام) فارتفع من 1.78% إلى 1.88%.

تعليقا على هذه النتائج قال الدكتور فريد الملا المدير العام والرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت "لقد كان أداء البنك مرضيا حيث تظهر معظم مؤشرات الأعمال اتجاهات مشجعة. لقد بدأ تأثير استراتجية البنك الحالية بالظهور وذلك مع بدء نمو عوائد جميع قطاعات الأعمال الرئيسية".

ويقوم البنك حاليا بجمع مبلغ 50 مليون دينار بحريني لزيادة رأس ماله من خلال طرح حقوق الأفضلية، والذي سيسهم في تمويل النمو الاستراتيجي وذلك وفقا لخطة البنك الاستراتيجية الحالية.